الأمم المتحدة

A/HRC/10/52

الجمعية العامة

Distr.: General
4 March 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،
وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية والأمين العام

المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

أبدت سيراليون توجهاً إيجابياً في عام ٢٠٠٨ نحو احترام الحقوق المدنية والسياسية، بالرغم من الشواغل الخطيرة التي لا تزال قائمة في عدد من المجالات. وقد توجه أفراد شعب سيراليون إلى صناديق الاقتراع في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لانتخاب ممثليهم المحليين. واتفق معظم مراقبي الانتخابات على أنها تمت بطريقة نزيهة وشفافة وأن النتائج كانت موثوقة. ومع ذلك، سُجلت بعض الحالات المعزولة التي وقعت فيها مضايقات. ولوحظ التحسن الملحوظ الذي طرأ على تمثيل المرأة، إذ ارتفع تمثيل النساء بنسبة ٤٠ في المائة. وتواصل المؤسسات السياسية والقانونية والأمنية في البلد إحراز تقدم باتجاه كفالة احترام الحق في الحياة وفي السلامة الشخصية لجميع المواطنين. وما زال الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام ساري المفعول بشكل تام، بصرف النظر عن تغير الحكومات.

وقد تحقق بدعم من الشركاء الدوليين بعض التقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. ولوحظ التغير الذي طرأ على مواقف بعض الزعماء التقليديين في المحافظة الشمالية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حيث التزم الزعماء في مقاطعة كامبيا

* تأخر تقديم هذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

بعدم إخضاع الفتيات دون الثامنة عشرة لهذه الممارسة. كما تحقق تقدم تدريجي فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية لحقوق المرأة. وقامت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بوضع خطة تمهيدية لسن قوانين تتعلق بالعدل بين الجنسين، وجرى تنظيم حملات كبيرة على مدار العام للتوعية بحقوق المرأة. وستوفر هذه القوانين قدرا كبيرا من الحماية في حالات العنف الأسري وفيما يتعلق بحقوق الميراث.

وتحقق تقدم كبير في مجال القضاء في عام ٢٠٠٨. وأطلقت الحكومة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لإصلاح قطاع العدل وخطة الاستثمار فيه للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ استنادا إلى توصيات فريق العمل الذي شكله الرئيس لدراسة أسباب تأخير البت في القضايا وما يتصل بذلك من مسائل. وتحقق تقدم كبير كذلك في تنفيذ عدد من المشاريع في إطار صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مما ساعد على التصدي لبعض التهديدات التي تواجه تعزيز السلام، وكان ذلك على سبيل المثال عن طريق بناء القدرات في قطاع القضاء، وتفعيل الآلية الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء برنامج تعويضات. ولا يزال من أكبر مهددات تعزيز السلام تدني التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتمثل في عدم توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية الملائمة، بما في ذلك مياه الشرب الآمنة، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم والمرافق السكنية.

وتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبناء قدرتها على الاضطلاع بمهامها القانونية. ومع ذلك، فإن التمويل التحفيزي المقدم في إطار صندوق بناء السلام سينتهي كما هو مخطط له في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وثمة شعور بالقلق إزاء احتمال تأثر عمليات اللجنة بصورة سلبية ما لم يأت دعم إضافي من الحكومة والشركاء الدوليين. وتم تعزيز لجنة مناهضة الفساد بفضل تشريعات جديدة اعتمدها البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهي تتمتع الآن بصلاحيات في مجال المقاضاة ولم تعد معتمدة على وزارة العدل لبدء الإجراءات القضائية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت لجنة استعراض الدستور التي أنشأتها الحكومة بتقديم تقريرها إلى الرئيس. وحتى الآن، لم تكشف الحكومة عن نيتها بشأن كيفية التعامل مع هذا التقرير.

ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من الشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. ولم يخضع أفراد الشرطة للمساءلة في العديد من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وهناك وسائل انتصاف قانونية ينص عليها دستور وقانون سيراليون، إلا أن تدني الوصول إلى العدالة والحصول على التمثيل القانوني يجعلها غير فعالة. وتم وضع استراتيجيتين الغرض منهما معالجة المسائل الهامة المتعلقة بإصلاح قطاع القضاء، وينبغي تنفيذهما بحلول عام ٢٠١٢. أما توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن وضع وتمويل برنامج التعويضات فهي لا تزال بانتظار تنفيذها بشكل تام بالرغم من التقدم المحرز في هذا الصدد، بمساعدة من صندوق بناء السلام. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، وبالرغم من نشر مجموعة من الأطباء

الكوبيين، فإن العديد من المستشفيات تعاني من نقص في الأطباء وتفتقر إلى الأدوية الأساسية، مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع الحالات الطارئة. ولا تزال سيراليون تسجل أعلى معدل لوفيات الرُضع والأطفال دون سن الخامسة، فضلا عن أعلى معدل وفيات نفاسية في العالم.

وفي ضوء ذلك، يخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات المقدمة إلى حكومة سيراليون، وتشمل تقديم الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان، وإكمال عملية إصلاح الدستور، وتغيير قانون النظام العام (١٩٦٥) بغية تعزيز حرية الصحافة، واعتماد مشروعي قانون الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة في إطار الزوجية، ومعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان في سيراليون.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمـــة	١	٥
أولاً – حالة حقوق الإنسان.....	٢-٣٢	٥
ألف– الحقوق المدنية والسياسية	٢-١٥	٥
باء – حقوق الطفل	١٦-١٩	٩
جيم– حقوق المرأة.....	٢٠-٢٣	١٠
دال – اللاجئون	٢٤-٢٥	١١
هاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٦-٢٨	١١
واو – لجنة حقوق الإنسان في سيراليون	٢٩-٣٠	١٢
زاي– لجنة الاستعراض الدستوري	٣١	١٣
حاء– صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام	٣٢	١٣
ثانياً – سيادة القانون وإقامة العدل بما في ذلك العدالة الانتقالية	٣٣-٤١	١٤
ألف– سيادة القانون وإقامة العدل	٣٣-٣٧	١٤
باء – العدالة الانتقالية – المصالحة الوطنية وتنفيذ تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة ...	٣٨	١٥
جيم– المحكمة الخاصة لسيراليون.....	٣٩-٤١	١٦
ثالثاً – أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان	٤٢-٦٧	١٦
ألف– قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.....	٤٢-٤٣	١٦
باء – أنشطة قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون	٤٤-٥٩	١٧
جيم– رصد الانتخابات الحكومية المحلية.....	٦٠	٢١
دال – رصد المحاكم والسجون والشرطة.....	٦١-٦٧	٢١
رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات	٦٨-٧٠	٢٣

مقدمة

١- قرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٩٣(٢٠٠٧)، تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لفترة تسعة أشهر تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لمساعدة الحكومة على تعزيز ترسيخ السلام. وعند انتهاء هذه الولاية، قرر المجلس، في قراره ١٨٢٩(٢٠٠٨)، إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة ١٢ شهرا، وذلك اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولم يطرأ تعديل على ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان: (أ) مساعدة اللجان والمؤسسات الوطنية في مجال تعزيز الإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان، ويشمل ذلك وضع خطة عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان؛ (ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ (ج) دعم التحول إلى اللامركزية، واستعراض دستور عام ١٩٩١ وسن التشريعات ذات الصلة. ومعظم الأنشطة التي اضطلع بها قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون تقع ضمن المجالات الرئيسية لخطة عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقد نُفّذت بدعم مالي من المفوضية. وعليه، أنجز هذا القسم العديد من المشاريع بتمويل من المفوضية، فضلا عن تقديم خدمات استشارية وتقنية. ويغطي هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في سيراليون في عام ٢٠٠٨ والأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وتابعها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام الذي أُنشئ خلال هذه الفترة.

أولاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

٢- واصلت سيراليون إبداء توجه إيجابي نحو تحقيق احترام الحقوق المدنية والسياسية. وجرى تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧، وتوجه أفراد شعب سيراليون إلى صناديق الاقتراع في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لانتخاب ممثليهم في المجالس المحلية للمقاطعات في جميع أنحاء البلد. وقد كانت الانتخابات حرة ونزيهة واتسمت بالمصداقية، وذلك استنادا إلى توافق الآراء العام في أوساط المراقبين الدوليين والمحليين، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني الذي يوجد مقره في الولايات المتحدة الأمريكية، ومرصد الانتخابات الوطنية، وهو ائتلاف يجمع منظمات المجتمع المدني المحلية. ومع ذلك، وقعت أحداث تنطوي على تعصب سياسي، وأفعال تخويف ومضايقات استهدفت بشكل خاص مرشحي المعارضة والمرشحين المستقلين مما أثر في ممارستهم لحقوقهم السياسية. ولوحظ حدوث تحسن كبير في تمثيل النساء: فقد فازت ٨٦ مرشحة من مجموع المرشحات البالغ عددهن ٢٢٥، فحصلن على ١٨ في المائة

تقريبا من مجموع المقاعد المتنافس عليها البالغ عددها ٤٧٥ مقعدا، وحصلن على ٢٦ مقعدا إضافيا مقارنة بعام ٢٠٠٤.

٣- ووقع عدد من حالات التخويف والمضايقات ضد السياسيين المعارضين خلال فترة الانتخابات، وتمت هذه الأفعال في بعض الأحيان بأمر من كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم أعضاء البرلمان، أو بموافقتهم. وتمثلت إحدى الأحداث المثيرة للاهتمام في الهجوم الذي دبره على ما يُزعم أنصار مؤتمر عموم الشعب في مدينة كويدو ضد موكب النائب السابق للرئيس وهو المرشح الرئاسي عن حزب شعب سيراليون، وكان ذلك خلال الزيارة التي قام بها لافتتاح حملة حزبه في انتخابات المجالس المحلية في مقاطعة كونو في ١٥ حزيران/يونيه.

٤- ولا يزال البلد مقسماً على أسس سياسية وإثنية. ومستوى عدم الثقة السائد بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، مؤتمر عموم الشعب وهو الحزب الحاكم وحزب شعب سيراليون الذي خسر الانتخابات، قد حال دون إجراء حوار فعال ومناقشات سياسية هادفة بشأن القضايا الوطنية الرئيسية. وتفاقم هذا الجو من عدم الثقة جزئيا بسبب عدد من الأحداث بدأت بإبطال الأصوات التي أدلى بها الناخبون في ٤٧٧ مركزا للتصويت في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى تعيينات الوزراء، وإزاحة بعض المسؤولين الحكوميين الذين عملوا في الحكومة السابقة بقيادة حزب شعب سيراليون، وإغلاق المحطة الإذاعية التابعة لهذا الحزب بشكل مؤقت، والهجمات التي تعرضت لها مكاتبه في مدينتي بو وفريتاون.

٥- وبرز عدم الثقة بصورة أوضح من خلال قيام الحكومة في عام ٢٠٠٨ بتشكيل لجنة للتحقيق في إساءة استخدام الأموال العامة أو المقدمة من جهات مانحة في ظل حكومة حزب شعب سيراليون. وأُنشئت تلك اللجنة استجابة لتوصيات قُدمت بعد قيام فريق الحكومة الانتقالية في عام ٢٠٠٧ بإجراء مراجعة حسابات شاملة للأصول والبرامج الحكومية كشفت عن سوء استغلال وإدارة الموارد العامة على نطاق كبير في القطاع العام.

٦- وقدم الرئيس عروضا كثيرة لمعالجة بعض هذه الشواغل بغية تعزيز المصالحة السياسية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أمر بإعادة فتح المحطة الإذاعية التابعة لحزب شعب سيراليون، التي أغلقتها وزارة الإعلام، ووعد بالبقاء على اتصال بالمعارضة. وتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بغية تعزيز الحوار فيما بين الأحزاب وتيسير تسوية المنازعات. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الوفاء بهذا التعهد.

٧- أما "أفرقة العمل" التي أنشأتها الأحزاب السياسية في الأساس للمساعدة في الحملات الانتخابية والعمل في مجال مراقبة الجماهير أثناء التظاهرات التي واكبت العمليات الانتخابية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، فهي لا تزال موجودة وقد تتسبب في تقويض السلم والأمن في

البلد. وعقب انتهاء الانتخابات، ورد أن أفرقة العمل هذه، وقوامها من شباب كانوا مقاتلين في السابق، قد تورطت في عمليات ابتزاز وعنف، وبخاصة على طول الشريط الحدودي.

٨- ولا يزال الاحتجاز في مخافر الشرطة لفترات طويلة تتجاوز المدة المسموح بها قانونا يشكل انتهاكا للحق في الحرية وفي السلامة الشخصية. وينص الدستور على عرض المتهم على محكمة في غضون ٧٢ ساعة من اعتقاله أو في غضون ١٠ أيام بالنسبة للجرائم الخطيرة. ولوحظ استمرار احتجاز المتهمين بصورة تعسفية ووضعهم رهن التحقيق بسبب تأخر استكمال التحقيقات الناجم عن ضعف الإمكانيات في مجال التحقيق وسوء التنسيق مع الوكالات والجهات الفاعلة الأخرى في النظام القضائي. وينص دستور سيراليون وقوانينها على صدور أمر المثول أمام القضاء للتحقق من مشروعية الاعتقال والاحتجاز أمام السلطات القضائية، كما ينص على الحق في الحصول على تعويض في حالة الاعتقال والاحتجاز عن طريق الخطأ. ومع ذلك، فإن هذه التحديات المطروحة أمام الوصول إلى العدالة والتمثيل القانوني تؤدي إلى عدم فعالية سبل الانتصاف، ولا يزال رجال الشرطة بمنأى عن الخضوع للمساءلة بشأن العديد من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز لفترات طويلة.

٩- وثمة احترام بشكل عام لحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتنقل في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، هناك عدد من التقارير المعزولة التي تفيد بتقييد هذه الحقوق، ويقترن ذلك بوقوع حالات تخويف ومضايقات، ولا سيما خلال الانتخابات المحلية.

١٠- وثمة احترام عام لحرية التعبير وحرية الصحافة. بيد أن وجود قانون النظام العام (١٩٦٥)، الذي يجرّم التشهير، لا يزال يستخدم لانتهاك حرية الصحافة في سيراليون. وقدمت جمعية الصحفيين في سيراليون وجمعية المبادرة الديمقراطية شكوى إلى المحكمة الدستورية للطعن في دستورية بعض المواد الواردة في القانون. ولم يصدر قرار للبت في هذه المسألة حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، لوحظ وقوع حالات تخويف وقمع لحرية التعبير لكنها كانت معزولة: تعرض أحد الصحفيين للاعتقال والاستجواب من قبل رجال الشرطة بدعوى أنه قام بنشر كاريكاتير في إحدى الصحف المحلية فيه تشهير برئيس الجمهورية، وقررت وزارة الإعلام إغلاق المحطة الإذاعية التابعة لحزب شعب سيراليون المعارض على أساس أن إنشاء هذه المحطة لم يتبع الإجراءات اللازمة لذلك. وهذا الإجراء الذي يبدو جلياً أنه غير قانوني واتخذته جهة لا تتمتع بالسلطات القانونية لإغلاق المحطات الإذاعية ودون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة، قد أشعل موجة من ردود الفعل الغاضبة من جانب أنصار الحزب الذين هددوا بتنظيم مظاهرات ضد الحكومة التي يتزعمها حزب مؤتمر عموم الشعب احتجاجا على قمع حرية الصحافة. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، وفي اجتماع مع مسؤولين من حزب شعب سيراليون، سمح رئيس الجمهورية باستئناف البث الإذاعي لمحطة الحزب المعارض.

١١- وفي حين ينص دستور سيراليون وقوانينها على حماية الحق في الملكية، فإن المنازعات في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق بالأراضي، لها تأثير سلبي على تعزيز السلام. ولوحظ وجود عدد من المنازعات المتصلة بالأراضي في مختلف أنحاء البلد، وقد أدى بعضها إلى أعمال عنف فيما بين المجتمعات المحلية تسببت في وقوع وفيات وإصابات خطيرة. وتشير سجلات الشرطة في مدينة فريتاون وضواحيها إلى زيادة البلاغات المتعلقة بأعمال العنف في عام ٢٠٠٨ بسبب منازعات الأراضي. ولا بد من وضع نظام فعال لتسجيل الأراضي بالإضافة إلى آلية فعالة للوساطة والحلول البديلة لتسوية المنازعات، إذ إن النظام القانوني القائم قد لا يعالج هذه الشواغل على نحو فعال.

١٢- وينص الدستور على عدم حرمان أي شخص من حق الملكية دون أن يخضع ذلك للإجراءات القانونية الواجبة. ومع ذلك، لوحظ وقوع عدد من الحالات قام فيها رجال الشرطة بعمليات إخلاء قسري دون مراعاة تلك الإجراءات. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقدمت الشرطة على هدم تسع منشآت ترفيهية في شاطئ لوملي بتوجيه من مجلس السياحة في سيراليون والمجلس البلدي لمدينة فريتاون. وقامت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون برصد عمليات الهدم والإخلاء القسري التي استُخدمت فيها القوة والتخويف. ونفذت الشرطة عدة عمليات أخرى تم فيها هدم وإخلاء ممتلكات خاصة في جميع أرجاء البلد دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بزعم أن ملكية الأراضي تعود إلى الحكومة.

١٣- وفي حين لم ترد تقارير عن تعرض أي متهم للتعذيب أثناء الاحتجاز أو التحقيق، هناك تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة والأسلحة النارية من جانب أفراد الشرطة مما أدى إلى حدوث وفيات. وصدر في آذار/مارس ٢٠٠٨ تقرير لجنة جنكنز جونسون التي شكلتها الحكومة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ للتحقيق في عمليات القتل التي حدثت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عندما تدخلت الشرطة لتفريق مظاهرة نظمها المُلاك ضد شركة كويدو القابضة في كونو. ووجدت اللجنة أن المسؤولين المعنيين بتنفيذ القوانين استخدموا القوة المفرطة، وأوصت اللجنة بمقاضاة الجناة. ومع ذلك لم تتم هذه المقاضاة وتعكف الشرطة على إجراء تحقيقاتها الداخلية في هذه المسألة.

١٤- ولا يزال استمرار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يشكل خطراً على سلامة النساء والفتيات، وبُلّغ عن حدوث عدد من الوفيات بسبب هذه الممارسة. وهناك جمعيات سرية تخضع كثير من الفتيات لهذه الممارسة قسرا في سن مبكرة. ومع ذلك، تلاحظ إحراز بعض التقدم في محاربة هذه الممارسة. ففي مقاطعة كامبيا، في المنطقة الشمالية من البلد، تعهد الزعماء التقليديون بعدم إخضاع أي فتاة دون الثامنة عشرة لهذه الممارسة، وكان ذلك بفضل نهج ابتكاري تبنته منظمة Advocacy Movement Network، وهي منظمة غير حكومية محلية، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ولا يزال

مكتب الأمم المتحدة ملتزما بدعم هذه المبادرة من أجل القضاء على هذه الممارسة. ويلاحظ عدم وجود قانون محدد يُجرّم هذه الممارسة إلا أن المادة ٣٣(١) من قانون حقوق الطفل تنص على أنه "لا يجوز لأي شخص أن يعرض طفلا للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، ويشمل ذلك أي ممارسة ثقافية تحط من الكرامة البشرية أو تلحق الضرر بسلامة الطفل البدنية والعقلية".

١٥- وما زال الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام ساري المفعول بشكل تام، بصرف النظر عن تغير الحكومات. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد من هم بانتظار تنفيذ عقوبة الإعدام ١١ شخصاً، وهناك ثلاثة طعون لم يُبت فيها بعد.

باء - حقوق الطفل

١٦- بالرغم من أن الحكومة قد أحرزت بعض النجاح في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل، بدعم من الشركاء الدوليين، لا تزال هناك تحديات خطيرة. وتسجل سيراليون أعلى معدل لوفيات الرُضع والأطفال دون سن الخامسة، فضلا عن أن لديها واحد من أعلى معدلات الوفيات النفاسية في العالم. وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الواضح أن هذه الأهداف لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. وتتمثل التحديات الخطيرة المطروحة في الزواج المبكر والإكراه على الزواج (٢٧ في المائة من الأطفال يتم تزويجهم قبل سن الخامسة عشرة، ويتم تزويج ٦٢ في المائة من الفتيات قبل الثامنة عشرة)، وحالات حمل المراهقات، وارتفاع نسبة الاستغلال والإيذاء الجنسيين، والتحيز الثقافي والديني ضد تعليم الفتيات.

١٧- ولا يزال الآلاف من الأيتام والأطفال الفقراء ضحية للاستغلال، بما في ذلك استغلالهم كخدم في المنازل وفي الأعمال الخطرة، لا سيما في المناجم وفي تجارة الجنس والاتجار بهم عبر الحدود. ومع أن البرلمان قد اعتمد في عام ٢٠٠٥ قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي يشتمل على أحكام جديدة صارمة تنظم التبني، فإن الاتجار بالأطفال خارج البلد لا يزال من التحديات الرئيسية. ويُعد هذا القانون تطوراً إيجابياً غير أن تنفيذه بفعالية يتطلب الحصول على دعم أكبر من الحكومة.

١٨- ولوحظت الزيادة المضطردة في أعداد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس، وذلك بفضل تشييد وإعادة تأهيل المدارس والمعاهد التقنية والمساعدات المقدمة لتعليم الفتيات. ومع ذلك، لا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه إعمال الحق في التعليم تتمثل في تأخر صرف رواتب المعلمين، وظروف عملهم السيئة، وارتفاع المصاريف الدراسية.

١٩- ولوحظ إحراز بعض التقدم في مجال قضاء الأحداث. وأُنشئت المحكمة الأولى والوحيدة للأحداث في"بو" في المقاطعة الجنوبية. وفي مدينة فريتاون، حُددت أيام معينة لعقد

جلسات محاكمات الأحداث، ولوحظ حدوث تحسن في ظروف ترحيل الأحداث من السجون إلى المحاكم. وبالرغم من ذلك، فإن التمثيل القانوني للأحداث لا يزال يشكل تحدياً، إذ يمثل كثير من الأحداث أمام المحاكم دون محامين، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم وجود نظام عون قانوني فعال.

جيم - حقوق المرأة

٢٠- لقد أُحرز تقدم تدريجي في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة في سيراليون. وقامت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بوضع خطة تمهيدية تشمل سن ثلاثة قوانين تتعلق بالعدل بين الجنسين وتم على مدار العام تنظيم حملات كبيرة للتوعية وبرامج تثقيفية تتعلق بحقوق المرأة. وقد أُجيزت هذه القوانين الثلاثة مرة واحدة في عام ٢٠٠٧ وهي القانون المتعلق بالعنف الأسري، وقانون تسجيل الزيجات العرفية والطلاق، وقانون انتقال التركات. ونتيجة لذلك، أصبح العنف الأسري جريمة ويجوز لضحاياه طلب إصدار أمر حماية. وعلاوة على ذلك، تتمتع المرأة الآن بحماية أكبر فيما يتعلق بحقوقها في الميراث، غير أن قانون العدل بين الجنسين يجب تكميله باعتماد مشروع القانون المتعلق بالجرائم الجنسية الذي طال انتظاره، ومشروع القانون المتعلق بالزوجية، من أجل تعزيز الحماية القانونية للمرأة بصورة أفضل.

٢١- وأجرت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، دراسة استقصائية وطنية تناولت العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس، وصدر تقرير عقب الدراسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عشية بدء حملة استمرت ١٦ يوماً لمناهضة العنف الجنساني. وأطلقت الوزارة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية، برنامج دعوة لاعتماد مشروع القانون المتعلق بالجرائم الجنسية ومشروع القانون المتعلق بالزوجية.

٢٢- وشكلت الوزارة، بدعم من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة، لجنة وطنية معنية بالعنف الجنساني هدفها تنسيق جميع المبادرات الرامية إلى وقف العنف الجنسي والجنساني. وأُنشئت في البلد بعض المراكز لرعاية النساء ضحايا العنف الأسري والجنساني. كما وافق صندوق بناء السلام على تمويل تشييد مركزي إيواء مؤقت في فريتاون وماكيني للنساء اللاتي يقعن ضحية للعنف الجنسي والجنساني.

٢٣- وبالرغم من زيادة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية التي جرت في عام ٢٠٠٨، فإنهن يشكلن حتى الآن ١٨ في المائة فقط من أعضاء المجالس المحلية و١٢ في المائة من أعضاء مجلس الوزراء. ومن الشواغل الأساسية الأخرى المتنامية فقدان المرأة للاطمئنان بسبب عمليات الاغتصاب والعنف الأسري وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتؤدي ثقافة

الصمت السائدة إلى التقليل من فداحة تأثير الممارسات التقليدية على النساء والفتيات. ولا يزال للأمم المتحدة والشركاء الدوليين دور هام في هذا الصدد.

دال – اللاجئون

٢٤- لقد انخفض عدد اللاجئين في البلد في عام ٢٠٠٨. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ كان عددهم ٣٦٦ ٨ لاجئا مقارنة بـ ٩٤٧ ٩ لاجئا في الشهر نفسه من عام ٢٠٠٧، وكان ٠٧٧ ٤ منهم في المناطق الريفية و٢٨٩ ٤ منهم في فريتاون وبو وكنيما. وخلال عام ٢٠٠٨، تلقى ٠٤٠ ١ لاجئا مساعدات لحثهم على العودة الطوعية وأُعيد توطين ١٠٦ لاجئين في بلدان ثالثة.

٢٥- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الدعم لإيواء ١٥٠ أسرة في المجتمعات المحلية للاجئين ويجري العمل على إيواء ١٠٠ أسرة أخرى. وتم تقديم قروض صغيرة ومعدات عمل لـ ٢٨٢ لاجئا. وجرى اعتماد مشروع قانون اللاجئين الذي ينص على أمور منها إنشاء هيئة وطنية للاجئين تكون مسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة باللاجئين. وستعمل هذه الهيئة جاهدة على ضمان احترام حقوق اللاجئين، ومنح مركز اللاجئ في حالات تدفق اللاجئين بكميات كبيرة وكفالة وجود المرافق الملائمة لاستقبالهم ورعايتهم. وعلاوة على ذلك، أُنشئت أمانة للاجئين في وزارة الشؤون الخارجية.

هاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٦- لا يزال مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متدنيا بسبب استمرار الافتقار للخدمات الاجتماعية الأساسية الملائمة، بما في ذلك مياه الشرب، وخدمات الرعاية الطبية، والمرافق التعليمية والسكنية. وتحقق بعض التقدم في قطاع الطاقة، مما أدى إلى تحسن الإمداد بالكهرباء في مدينة فريتاون.

٢٧- وشهد معظم عام ٢٠٠٨ معاناة البلد من آثار أزمة الغذاء العالمية حيث ارتفعت الأسعار ارتفاعا شديدا وحدثت ندرة أحياناً في سلع أساسية كالطعام والأدوية والمنتجات البترولية. وبقيت مستويات البطالة مرتفعة، لا سيما في أوساط الشباب. وشهدت تلك الفترة أيضا حدوث العديد من الإضرابات التي نظمها العاملون في القطاعين العام والخاص احتجاجا على ظروف الخدمة السيئة، وتأخير وعدم دفع الرواتب، وسوء ظروف العمل وحالات التسريح من العمل بطرق غير قانونية. ولاحظت لجنة الحقيقة والمصالحة أن عدم توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية وارتفاع مستوى الفقر من الأسباب الأساسية للنزاع الأهلي الذي دام عشر سنوات. وبالرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في ميدان الحقوق المدنية والسياسية منذ انتهاء النزاع، فقد تحقق القليل جدا من التقدم فيما يتعلق بمعالجة شواغل

المواطنين الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي تدني مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى إهدار أية مكتسبات تم تحقيقها.

٢٨- ويُعد قطاع الصحة من المجالات الرئيسية المثيرة للقلق. فبالرغم من تجديد عدد من المستشفيات والمراكز الصحية وتوزيع مجموعة من الأطباء الأجانب على المستشفيات الحكومية، هناك الكثير من المستشفيات التي لا تزال تفتقر للأطباء والأدوية الأساسية والإمدادات الطبية وتعجز عن الاستجابة بفعالية للحالات الطارئة. وهناك بعض الوفيات التي تسبب فيها الأطباء المشعوذون، لا سيما في المجتمعات التي تفتقر للمستشفيات والمرافق الطبية أو تكون فيها الخدمات الطبية مرتفعة التكلفة. وقد اكتمل في عام ٢٠٠٨ الاستعراض التام للورقة الأولى لاستراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، واسترشد إعداد الورقة الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) بما تحقق من انجازات وبالدروس المستفادة. وتتناول مسودة الورقة الثانية حقوق الإنسان وسيادة القانون والسلم والأمن بوصفها من الشروط المسبقة للنمو والتنمية المستدامين.

واو - لجنة حقوق الإنسان في سيراليون

٢٩- تمت الاستفادة من المبلغ المرصود للدعم التحفيزي في إطار صندوق بناء السلام البالغ قدره ١,٥ مليون دولار لتحقيق تقدم كبير في تفعيل لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وبناء قدرتها لتتمكن من انجاز ولايتها. وتم توفير مكاتب للجنة وتجهيزها وتزويدها بالأثاثات، وتعيين الموظفين الأساسيين، وتحديد طرائق العمل المؤسسية والتشغيلية، وتنفيذ عدد من الأنشطة شملت إصدار التقرير الأول المعنون "دولة حقوق الإنسان" وتسليمه إلى البرلمان. كما قام البرلمان باعتماد ونشر الصكوك القانونية المتعلقة بتقديم الشكاوى ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وحدد الإجراءات التي تتبع في التحقيقات والتحريات وجلسات الاستماع لهذه الشكاوى. ويُعد تفعيل اللجنة من العوامل الرئيسية لتعزيز القدرة الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها في سيراليون.

٣٠- ومع ذلك، فإن التمويل التحفيزي المقدم للجنة في إطار صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام سينفد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وثمة قلق إزاء تأثر عمليات اللجنة بصورة سلبية ما لم يُقدم دعم من الحكومة والشركاء الدوليين. وخصصت الحكومة للجنة مبلغ ٢٣١ مليون ليونز (٠٠٠ ٧٧ دولار أمريكي) في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩، ولا يكفي هذا المبلغ لتغطية عمل اللجنة. ولتفادي حدوث فجوة في التمويل وتعزيز استمرارية عمل اللجنة، وضعت اللجنة خطة عمل استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، ويجري العمل الآن بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على تطوير الخطة إلى مشروع مقترح يتعلق بإنشاء صندوق مشترك لتلقي الدعم

من جهات مانحة متعددة. وقدمت المعونة الآيرلندية بالفعل مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساهمة في هذا الصندوق.

زاي – لجنة الاستعراض الدستوري

٣١- تلقى رئيس الجمهورية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ تقرير لجنة الاستعراض الدستوري التي أنشأتها الحكومة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولم تكشف الحكومة حتى الآن عن نيتها بشأن كيفية التعامل مع هذا التقرير. فقد اقترحت اللجنة إدخال ١٣٦ تعديلا على دستور عام ١٩٩١ منها ١٥ تعديلا تتعلق بأحكام راسخة تتطلب الموافقة عليها إجراء استفتاء وطني. ويتعلق عدد من التعديلات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشمل توصيات بـ: (أ) تعديل الأحكام الواردة في المادة ٢٧(٤)(د)(هـ) التي تجيز التمييز ضد المرأة، (ب) تحويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى هيئة دستورية، (ج) وضع قائمة تبين الحقوق التي لا يجوز عدم التقيد بها خلال فترات الطوارئ. ومع ذلك، فإن التعديلات المقترحة مجتمعةً لا تستجيب لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، ولا تؤدي إلى إرساء دعائم السلام والحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاقتصادية. وهناك عدة قضايا أساسية جديرة بالاهتمام من الناحية الدستورية لكنها لم تُعالج بصورة مناسبة كالفصل بين السلطات، والضوابط والموازين، واللامركزية، ودور مجالس المقاطعات وزعماء القبائل.

حاء – صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام

٣٢- في عام ٢٠٠٨، بدأ تنفيذ عدد من المشاريع التي تمت الموافقة على تمويلها في إطار صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، لا سيما في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتشمل هذه المشاريع مشروع قطاع العدل البالغة قيمته ٣,٤ مليون دولار، والخاص ببناء قدرات مؤسسات الجهاز القضائي وقطاع العدل؛ ومشروع لجنة حقوق الإنسان البالغة قيمته ١,٥ مليون دولار، لتفعيل هذه اللجنة والمساعدة في بناء قدراتها؛ ومشروع السجون البالغة قيمته ١,٥ مليون دولار، لمعالجة الاكتظاظ والظروف السيئة في السجون؛ ومشروع التعويضات البالغة قيمته ٣,٤ مليون دولار، لمعالجة محنة ضحايا النزاع الأهلي واسترجاع كرامتهم الإنسانية.

ثانياً – سيادة القانون وإقامة العدل بما في ذلك العدالة الانتقالية

ألف – سيادة القانون وإقامة العدل

٣٣- لقد أُحرز تقدم كبير في قطاع العدل في عام ٢٠٠٨. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدمت فرقة عمل شكلها الرئيس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لبحث أسباب التأخر في إقامة العدل وقضايا أخرى ذات الصلة، تقريراً إلى جانب توصيات استجابت لها الحكومة استجابة إيجابية. وتعهدت الحكومة بتنفيذ هذه التوصيات في إطار استراتيجية ثلاثية السنوات لإصلاح قطاع العدل، وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بدأت الحكومة استراتيجية إصلاح قطاع العدل وخطة الاستثمار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ولتنسيق تنفيذ الاستراتيجية وتسهيله، أُنشئ مكتب للتنسيق في قطاع العدل داخل وزارة العدل في عام ٢٠٠٨. كما بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو مشترك مع الحكومة مشروعاً بقيمة ١١ مليون دولار، وهو مشروع "تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء في سيراليون للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١" الرامي إلى سد الثغرات ومواجهة التحديات التي توجد في قطاع العدل ولا تغطيها استراتيجية الإصلاح. ويجري العمل على تنفيذ هذا المشروع.

٣٤- وأُحرز تقدم كبير فيما يخص تنفيذ مشروع بناء قدرات قطاع العدل، الذي تبلغ قيمته ٣,٤ مليون دولار ومشروع السجون، الذي تبلغ قيمته ١,٥ مليون دولار، الممولين في إطار صندوق بناء السلام. وقد استُكمل معظم الأنشطة الفنية التي تدخل في إطار مشروع قطاع العدل، بما فيها تدريب المسؤولين التنفيذيين في مجال القانون والمدعين العامين التابعين للشرطة وموظفي المحاكم المحلية. كما يقدم هذا المشروع حواسيب وتسهيلات لاستخدام الإنترنت ومركبات لتعزيز عمل الجهاز القضائي. بيد أن تنفيذ بعض الأنشطة، بما فيها تجديد المكتبة القانونية وشراء كتب القانون وبناء المحاكم وأماكن إقامة المدعين العامين، كان بطيئا. وفي إطار مشروع السجون، لوحظ تحسن في ظروف المعيشة في بعض السجون. وتم شراء أسرّة وفُرُش وبدأت جهود من أجل التخفيف من الاكتظاظ في سجن باديمبا رود.

٣٥- وفي كانون الثاني/يناير، كان هناك تغيير في قيادة الجهاز القضائي بعدما طلب الرئيس من سعادة السيد آد رينير، رئيس القضاة أنداك، أخذ إجازة مطولة. وبعد ذلك قامت القاضية أومو جالوه، وهي أقدم قاض في هيئة المحكمة، بأداء القسم كرئيسة للقضاة بالنيابة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبرزت هواجس إزاء وقوع انتهاك للدستور جراء أوامر الرئيس الموجهة إلى رئيس القضاة، لكن لم تقدم أية التماسات للاعتراض على دستورية هذا الإجراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم رئيس القضاة السابق استقالته. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عُينت القاضية أومو جالوه (وهي أول رئيسة للقضاة في سيراليون).

٣٦- ولم يحرز سوى تقدم قليل جدا فيما يخص بناء قدرات الادعاء العام في وزارة العدل. وقد وفر مشروع بناء قدرات قطاع العدل التمويل لتوظيف ١٧ محاميا تابعا للدولة. بيد أنه لم يوظف حتى نهاية عام ٢٠٠٨ سوى اثنين منهم. وما زال الادعاء العام في القضايا الجنائية في المحاكم الجزئية من اختصاص المدعين العامين التابعين للشرطة الذين ليسوا بمحاميين. ولتلبية احتياجاتهم في مجال القدرات، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ١٠٠ مدع عام تابع للشرطة في مجال عملية الإدعاء العام وحقوق الإنسان الأساسية في إطار مشروع بناء القدرات.

٣٧- وأُحرز بعض التقدم في مجال الإصلاح القانوني. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، وافق البرلمان على قانون جديد لمكافحة الفساد، يوسع صلاحيات لجنة مكافحة الفساد لتشمل الاعتقال والاتهام والملاحقة فيما يخص قضايا الفساد دون موافقة مسبقة من وزارة العدل. وصدر قانون المراقبة الوطنية للمخدرات في عام ٢٠٠٨ وقد حل محل قانون المخدرات الخطيرة وأنشأ الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات لكي تنفذ أحكام هذا القانون وتضمن التوافق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي وقعت عليها سيراليون. كما وُضع مشروع قانون بشأن حماية الأشخاص المعوقين وهو قيد النظر الآن أمام البرلمان.

باء - العدالة الانتقالية - المصالحة الوطنية وتنفيذ تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٨- يواصل قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الدعوة وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية للحكومة من أجل التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة لعام ٢٠٠٥. وقد أُحرز بعض التقدم بشأن تنفيذها في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك تلقي منحة بقيمة ٣,٤ مليون دولار في إطار صندوق بناء السلام من أجل تنفيذ برنامج تعويضات ضحايا النزاع الأهلي. وإلى جانب تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية، مثل ضمان الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ جميع البرامج، يعمل موظفو القسم أيضا في اللجنة التوجيهية للبرنامج التي تقوم بالإرشاد والمراقبة بشكل عام فيما يخص المشروع. وقد نظم القسم أيضا، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، مؤتمرا استشاريا لأصحاب المصلحة بشأن وضع تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة في فريتاون، ورسم هذا المؤتمر استراتيجيات لتسهيل تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد. ومن بين التوصيات المقدمة البالغ عددها ٥٦، نُفذت ٢٠ توصية فقط تنفيذا تاما أو جزئيا. وما زالت هناك تحديات عديدة أمام تنفيذ التوصيات، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الموارد المحدودة وغياب سياسة حكومية شاملة. ويشارك قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في أنشطة الدعوة ويعمل أيضا في اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالتعويضات حيث يقدم إرشادات بشأن تنفيذ التوصيات كما وردت في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة.

جيم - المحكمة الخاصة لسيراليون

٣٩- فرغت المحكمة الخاصة من إجراءات الاستئناف المتعلقة بقضية أفراد قوات الدفاع المدني الذين أُدينوا وحكم عليهم بست سنوات وثماني سنوات على التوالي لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. ورفعت دائرة الاستئناف الأحكام إلى ١٥ و٢٠ عاما على التوالي. كما تم الانتهاء من محاكمة الأعضاء القياديين بالمجلس الثوري للقوات المسلحة. وكانت نتيجة الحكم الأولي في هذه المحاكمة، التي انتهت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، هي أول إدانة بموجب القانون الجنائي الدولي لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم. وإلى جانب ذلك، شكل الحكم بأن الزواج القسري هو جريمة ضد الإنسانية تطورا يُشاد به في مجال السوابق القضائية الدولية. كما اختُتمت المرافعات النهائية للمحاكمة المتعلقة بالجبهة المتحدة الثورية التي شملت عيسى حسن سِسيه، وموسيس كالون، وأوغسطين غباو في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكان من المتوقع إصدار حكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٠- ويجري تدريجياً تقليص حجم المحكمة الخاصة لسيراليون بما أنها انتهت من جميع القضايا ولم يتبق أمامها سوى النظر في قضيتين فقط وفضلا عن عبء القضايا المتبقية، تشارك المحكمة مشاركة فعالة في نقل المعارف إلى الشركاء المحليين ووضع الأحكام القضائية في المحفوظات لأغراض مختلفة. وأنشئ فريق عامل معني بالإرث مكون من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية لتحديد مجالات نقل المعارف وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. ومن المقرر في هذا السياق أن تستفيد المحاكم والسجون ودائرة الادعاء العام ومنظمات المجتمع المدني من تجربة المحكمة الخاصة.

٤١- وتجري محاكمة تشارلز تايلور، رئيس ليبيريا السابق، في لاهاي وقد فرغت الدائرة الابتدائية الثانية للمحكمة الخاصة لسيراليون من الاستماع لأكثر من ٨٠ شاهدا من شهود الادعاء. ووجهت لتشارلز تايلور في عام ٢٠٠٣، ١٧ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف وانتهاكات أخرى خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

ألف - قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

٤٢- تتمثل ولاية قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون والبعثة التي تخلفه وهي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، فيما يلي: (أ) تقديم المساعدة للجان والمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز الحوكمة وحقوق

الإنسان، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان؛ و(ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ و(ج) دعم مراجعة دستور عام ١٩٩١ وسن التشريعات ذات الصلة.

٤٣- وفي بداية عام ٢٠٠٨، كان قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون يتكون من ٢٥ موظفا، بمن فيهم ٦ موظفين دوليين و٥ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة و١٤ موظفا وطنيا. وإضافة إلى ذلك، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التمويل لـ ١٠ وظائف للموظفين الوطنيين بغية تسهيل تغطية أنشطة القسم للبلد. وخُفّض ملاك الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٨ تماشيا مع قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٩(٢٠٠٨). وجرى المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين عقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، كان لدى قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون ٣ موظفين دوليين و١٢ موظفا وطنيا، يُدعم عشرة منهم في إطار ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فقد خصصت المفوضية مبلغ ٠٠٠ ٣٢٦ دولار من ميزانيتها لفترة السنتين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) لتسهيل تنفيذ أنشطة القسم.

باء - أنشطة قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون

١- بناء القدرات

٤٤- في مجال زيادة المشاركة القطرية، ركز القسم على بناء القدرات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإعمال الحقوق. وشملت الإنجازات المهمة في هذا الصدد تفعيل لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وبناء قدراتها من أجل تنفيذ ولايتها القانونية تنفيذا فعالا. وقام القسم بمجموعة واسعة من الأنشطة منها بناء القدرات وإسداء المشورة السياسية ووضع برامج مشتركة وتقديم الدعم المادي. كما قُدِّم الدعم التقني والخدمات الاستشارية لتنفيذ مشروع بناء قدرات اللجنة، البالغة قيمته ١,٥ مليون دولار في إطار صندوق بناء السلام، ولرسم خطة العمل الاستراتيجية الخماسية السنوات الخاصة باللجنة.

٤٥- ونفّذ القسم برامج لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لصالح منظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين والمنظمات الدينية والحكومة ومؤسساتها، بما فيها المجالس المحلية للمقاطعات. ونظم برامج تدريبية بشأن رصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات وتقديم التقارير إلى لجان حقوق الإنسان في المقاطعات، وهي مجموعة شاملة من المنظمات غير الحكومية المحلية، واستفاد من هذه البرامج أكثر من ٧٥٠ ناشطا في مجال حقوق الإنسان. وكوسيلة لبناء قدرات اللجان، جرت أيضا عمليات مشتركة لرصد حالة حقوق الإنسان في الأقاليم وبرامج مشتركة للتدريب والتوعية بشأن حقوق

الإنسان. وفي عام ٢٠٠٨، نظم القسم، بالتعاون مع اللجان في كينيما وكيلاهون، ١٦ برنامجا تدريبا لفائدة أكثر من ٨٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية.

٤٦- وأُنجز عمل مهم في مجال التثقيف بحقوق الإنسان في المدارس الثانوية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، نظم القسم، بالاشتراك مع وزارة التعليم، منتدى استشاريا وطنيا عن إدماج حقوق الإنسان في مناهج المدارس الثانوية. وخلص المنتدى إلى أنه ينبغي ألا يدمج التثقيف بحقوق الإنسان فقط في المناهج الموجودة الخاصة بالمدارس المتوسطة والثانوية بل ينبغي أيضا أن يصبح إلزاميا بالنسبة لجميع المدارس. كما حدد المنتدى المواد الدراسية التي ينبغي أن تُدمج فيها حقوق الإنسان. وما زالت الأمم المتحدة تشارك في هذه العملية.

٤٧- وفي إطار التوعية التي تجري على مدى سنة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي أطلقها الأمين العام، قامت الأمم المتحدة بأنشطة عديدة تشمل برامج إذاعية وحلقات عمل للتوعية على صعيد البلد في البلديات والمدارس ونصب لوحات إعلامية تكتب عليها مواد مختلفة من الإعلان وتوزيع مواد ترويجية (يوميات وملفات وملصقات وغير ذلك). وجرت التوعية بالإعلان أيضا في ١٢ سجناً.

٤٨- وفي قطاع العدل، يقوم قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون إلى جانب الرصد المنتظم لأنشطة الشرطة والسجون والمحاكم، بالتعاون مع شركاء رئيسيين لبناء قدرات مؤسسات قطاع العدل وتحسين أداء العدالة وتعزيز استقلال القضاء. وقد انتهى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون من مشروع كتيب عن حقوق الإنسان واستقلال القضاء، ليكون بمثابة دليل عن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل بالنسبة للقضاة والموظفين القضائيين. وقدم المكتب الدعم التقني والخدمات الاستشارية لمواصلة تنفيذ مشروع بناء قدرات قطاع العدل، الذي تلقى منحة بقيمة ٣ ملايين دولار في إطار صندوق بناء السلام، كما شارك موظفو القسم في اللجنة التوجيهية للمشروع. وبالنسبة للسجون، قدمت الأمم المتحدة خدمات تقنية واستشارية لوضع مشروع بناء القدرات الخاصة بالسجون، الذي تلقى دعما بقيمة ١,٥ مليون دولار في إطار صندوق بناء السلام. وبدأ المكتب أيضا حوسبة تجميع البيانات ونظام الوثائق في سجن بادمبا رود.

٤٩- ودرب قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٠٠ مدع عام ومحقق تابعين للشرطة في مجال حقوق الإنسان وإقامة العدل وتختلف الجوانب المتصلة بعملية الادعاء العام. وتم تجميع وتوزيع دليل للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. وأصدر القسم أيضا، بالتعاون مع مكتب مدير الادعاء العام في وزارة العدل، دليلا للمدعين العامين التابعين للشرطة بهدف تقديم إرشادات عملية تخص عملهم اليومي. وبالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية وقضايا الجنسين وشؤون الأطفال، وبرنامج تطوير قطاع العدل، وشرطة سيراليون، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة "Aid Action"، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، قُدِّمت مساهمة في وضع دليل لوحدة

دعم الأسرة التابعة للشرطة من أجل تدريب موظفي هذه الوحدة على صعيد البلد. وعلاوة على ذلك، درب القسم ٦٥ شرطيا اختيروا لينشروا في بعثات الأمم المتحدة الخاصة بجوانب مختلفة من جوانب حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة وقضايا الجنسين في مجال حفظ السلام.

٥٠- وأتاح القسم خدمات استشارية للجنة مراجعة الدستور، وقدم تقريرا خطيا وجه فيه انتباه اللجنة إلى توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بشأن الإصلاح الدستوري واقترح أيضا توصيات بشأن عدد من الأحكام التي تحتاج إلى تعديل لتكون متماشية مع القواعد والمعايير الدولية.

٢- تعميم مراعاة حقوق الإنسان

٥١- نجح القسم في جمع أصحاب مصلحة مختلفين للتشاور بشأن قضايا حقوق الإنسان. وبفضل جهود القسم، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري بشكل رسمي "فريقا مواضيعيا لحقوق الإنسان" بغية تعزيز جهود الأمم المتحدة المشتركة الرامية إلى زيادة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سيراليون.

٥٢- وعمل القسم لاستحداث نهج دون إقليمي لمعالجة تحديات حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، يتماشى مع توصيات الأمين العام بشأن التعاون بين البعثات والقيام بعمليات عبر الحدود (S/2005/135). واعتُبر الاتجار بالبشر، وإنشاء قاعدة بيانات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في كل بلد، وتقاسم المعلومات بشكل متزايد، قضايا أساسية.

٥٣- وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، يعكف القسم على رسم خطة عمل وطنية خاصة بحقوق الإنسان. كما جمع القسم أصحاب مصلحة ومتحاورين مختلفين لإحياء أيام الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها ١٦ يوما من العمل لمكافحة العنف الأسري ويوم حقوق الطفل واليوم الدولي لحقوق الإنسان، كوسيلة لتسهيل الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها. وإلى جانب ذلك، يواصل القسم المشاركة في فريق تنسيق قطاع العدل بغية تحقيق أكبر قدر من التآزر من خلال التنسيق المعزز بين الشركاء الإنمائيين في قطاع العدل.

٣- شراكة أوثق: المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة

٥٤- اتُخذ عدد من المبادرات لتقوية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتنظمت منظمات حقوق الإنسان في لجان لحقوق الإنسان على مستوى المقاطعات وتلقت تدريبا بشأن حقوق الإنسان. وتمت مساعدة أربعة لجان لحقوق الإنسان في بو وكينيما وكيلاهون وبونتي من خلال إتاحة مراكز للموارد ومنشورات عن حقوق الإنسان. وتبرع القسم أيضا بست دراجات نارية للجان حقوق الإنسان على صعيد المقاطعات في كيلاهون وكونو وبورت لوكو ومويامبا وبونتي وبوجيهون لتسهيل تنقلها تعزيزا لأنشطة حقوق الإنسان، بما

فيها على الأخص الرصد وتقديم التقارير في مقاطعة كل منها. وأُنشئت أيضا مكتبتان إقليميتان لمراجع حقوق الإنسان والقانون الإنساني في بو وكينيما.

٥٥- ونفذ القسم، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرحلة الخامسة من مشروع المساعدة التآزرية للمجتمعات المحلية في سيراليون. ويوفر هذا المشروع الدعم المالي - من خلال منحتين- لأنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان في المجتمع المدني. وتلقت إحدى عشرة منظمة غير حكومية الدعم لإنجاز أنشطة خاصة بحقوق الإنسان في مجال التثقيف بشأن هذه الحقوق.

٥٦- ومن خلال برنامج العمل ٢، عزز القسم قدرات وكالات الأمم المتحدة ووزارات الحكومة ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية من خلال التدريب على نهج قائم على حقوق الإنسان لتعزيز إدماج وتعميم مراعاة هذه الحقوق في عملياتها.

٤- تعزيز تعاون سيراليون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان

٥٧- حرصا على تشجيع مشاركة السلطات الوطنية في عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، عمل القسم بشكل وثيق مع الحكومة لتسهيل التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية، والوفاء بالتزامات البلد فيما يتعلق بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية. وقد اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية وطنية خاصة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وتطبق هذه الاستراتيجية حاليا وزارة الشؤون الخارجية، بالاقتران مع ما يقدمه القسم من خدمات استشارية ودعم تقني. وقام القسم بتعيين ٥٥ موظفا تقنيا من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية بصفة "منسقين" فيما يخص تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ودربهم على جميع القضايا الجوهرية التي تدخل في إطار عملية تقديم التقارير وصياغتها. وقدم القسم المساعدة التقنية أيضا من أجل صياغة الوثيقة الأساسية المشتركة بين هيئات رصد المعاهدات. ويجري الآن إنشاء أمانة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية لدعم وتنسيق عملية تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ومن الجدير بالذكر أن سيراليون لم تف بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب أربع معاهدات دولية على الأقل، منذ مدة طويلة تعود في بعض الأحيان إلى عام ١٩٧٣.

٥- رصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها

٥٨- لتعزيز ولاية القسم المتعلقة بالرصد ولضمان تغطية البلد تغطية شاملة، كان لدى القسم أربعة مكاتب ميدانية، إلى جانب مقره في فريتاون، وهي: المكتب الميداني في بو لتغطية المقاطعة الجنوبية؛ والمكتب الميداني في كينيما لتغطية المقاطعة الشرقية؛ والمكتب الميداني في ماكيني لتغطية المقاطعة الشمالية؛ والمكتب الميداني في فريتاون لتغطية المنطقة الغربية والمناطق المجاورة لها. وإلى جانب أنشطة الرصد القيمة التي قامت بها هذه المكاتب، فقد ساهم هذا

الحضور الميداني في بناء القدرات والدعوة، بما في ذلك تدريب الموظفين الحكوميين والمجتمع المدني والزعماء التقليديين في العديد من مجالات قضايا حقوق الإنسان.

٥٩- وفي عام ٢٠٠٨، أصدر القسم ٢٥٠ تقريرا يوميا و٥٠ تقريراً أسبوعيا و١١ تقريراً شهريا. وأبلغت هذه التقارير منظومة الأمم المتحدة بالمعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وكان الهدف منها هو تشجيع وتسهيل اتخاذ الإجراءات اللائقة لمعالجة القضايا التي حُدّدت من خلال تدخلات أجريت مع أصحاب المصلحة. وأصدر القسم أيضا تقارير مواضيعية بشأن قضايا معينة لحقوق الإنسان، بما فيها تقرير عن رصد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (كانون الثاني/يناير- آذار/مارس ٢٠٠٨) كما ساهم في التقارير الدورية المنتظمة اللازمة بموجب ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

جيم - رصد الانتخابات الحكومية المحلية

٦٠- رصد القسم الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الانتخابات الحكومية المحلية في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان هناك عموما احترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المتعلقة بالانتخابات، بما فيها حرية تكوين الجمعيات والتنقل والتعبير والتجمع والحق في التصويت والمساواة وعدم التمييز. ومع ذلك، كانت هناك تقارير عن حوادث معزولة اتسمت بالتدخل في ممارسة هذه الحقوق، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

دال - رصد المحاكم والسجون والشرطة

المحاكم

٦١- أظهر الرصد المنتظم أن المحاكم، المنشأة بموجب القوانين التشريعية، تعمل بصورة عادية في كافة المقاطعات، بالرغم من أن بعضها لا ينعقد إلا نادرا بسبب عدم وجود موظفين قضائيين. إلا أنه لم يكن بإمكان المحاكم المحلية، التي تعمل بموجب القوانين العرفية، أن تباشر أعمالها لمدة تسعة أشهر في جميع أنحاء البلد جراء انتظار تعيين رؤساء جدد وجرى هذا التعيين فقط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولوحظت حالات تأخير للمحاكمات في معظم المحاكم. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أعرب قاضي المحكمة العليا في ماكيني علناً في المحكمة عن استيائه من بطء عمليات توجيه الاتهامات. وتُعزى حالات التأخير إلى قلة المدعين العامين المناسبين والعبء المفرط الواقع على عاتق الموظفين القضائيين لا سيما في فريتاون حيث يُنظر يومياً في قضايا يصل عددها في المتوسط ما بين ٤٠ و٥٠ قضية، وكذلك إلى أخذ المحامين لعدد من القضايا يفوق العدد الذي بإمكانهم معالجته معالجة لائقة. كما أدت النظم الضعيفة لحفظ السجلات في المحاكم الجزئية والمحكمة العليا إلى وضع ملفات المحكمة في غير موضعها أو إلى فقدانها. وبسبب عدم وجود الملفات، تُعلق القضايا ويعاني السجناء رهن

المحاكمة التأجيل المفرط. وهناك عدد من المشاريع قيد الإنجاز، بتمويل من صندوق بناء السلام، من أجل معالجة أوجه القصور هذه.

السجون

٦٢- بالاستناد إلى رصد السجون، وجد القسم أنه تم إحراز بعض التقدم. وكان الإمداد بالمواد الغذائية أكثر انتظاما في معظم السجون مقارنة بعام ٢٠٠٧. كما حُلت مشكلة الإمداد بالمياه في معظم السجون من خلال حفر آبار ووصلها بأنابيب لنقل إمدادات المياه. وفي إطار الدعم الذي يقدمه برنامج تطوير قطاع العدل ، شُيد سجن جديد في كينيما للنساء. وفي بعض السجون، مثل في بورت لوكو وبو، استؤنفت خطة لتوليد الدخل. واشتغل السجناء في صناعة الصابون والنسيج وإنتاج مواد أخرى صغيرة.

٦٣- ومن جهة أخرى، ظلت التسهيلات الطبية، بما فيها العقاقير والإمدادات، ضعيفة. ويعاني السجناء، في أغلب المراكز، الأمراض الجلدية و لم تُضع أية ترتيبات مناسبة للأمهات المرضعات وأطفالهن. وظل الصرف الصحي سيئاً في جميع السجون باستثناء سجن النساء المبني حديثا في كينيما. وكانت الإمدادات بمواد النظافة بما فيها الصابون وفرش الأسنان والمواد الصحية الخاصة بالنساء، إما منعدمة أو قليلة. وظل الاكتظاظ يشكل تحديا في العديد من السجون، وكان سجن باديمبا رود الأكثر اكتظاظا. فقد بلغ عدد المحتجزين في هذا السجن، الذي يستوعب ٣١٤ نزيلا، ١ ١٠٠ سجيناً في نهاية عام ٢٠٠٨.

إصلاحيات الأحداث

٦٤- تحسنت الأوضاع في إصلاحية الأحداث في فريتاون. وكانت الإمدادات الغذائية عادية ومنتظمة وتحسنت وسائل نقل الجناة إلى المحكمة. كما عولجت الشواغل الأمنية في الإصلاحية من خلال نشر شرطيين إضافيين يقومان أيضا بموافقة الجناة إلى المحكمة. لكن الحالة في إصلاحية بو تدهورت. وكانت الإمدادات الغذائية غير كافية وظلت الأحوال المعيشية سيئة في هذه الإصلاحية في نهاية العام. وفي المقاطعات التي لا توجد فيها إصلاحيات للأحداث أو مدارس معتمدة للجناة الأحداث، يكون القائمون على السجون مجبرين على قبول الأحداث في السجون.

الشرطة

٦٥- لوحظ أن الشرطة قد استخدمت القوة دون مبرر في عدد من الأحداث، بما في ذلك استخدام الغازات المسيلة للدموع في مدرسة إدواردز الإعدادية في كينغتوم في فريتاون، مما سبب إصابة ١٥ طالبا إصابة بالغة، ووقعت حادثة في مبنى البرلمان تمثلت في تعامل الشرطة بوحشية شديدة مع ٦ صحفيين ودمرت معداتهم. وبالرغم من إجراء تحقيق، لم توجه أية

اتهامات لرجال الشرطة. وقدمت الحكومة تعويضا بقيمة ٦ ٢٠٠ دولار للصحفيين الستة لإنهاء الموضوع.

٦٦- وحسب ما أفادت به إدارة الشكاوى والتأديب والتحقيق الداخلي التابعة للشرطة، فقد طُرد ٥٦ شرطيا لسوء استخدامهم السلطة ولارتكابهم جرائم خطيرة مثل الاغتصاب والسرقة وغير ذلك، وأُرسلت الملفات إلى وزارة العدل من أجل إمكانية الملاحقة القضائية.

٦٧- وظلت مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة سيئة بصورة عامة في جميع أنحاء البلد وتعاني من نقص الإمدادات الغذائية وسوء الأحوال المعيشية ورداءة الصرف الصحي. ويوضع الأحداث في بعض مراكز الاحتجاز مع المتهمين البالغين.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨- لقد أُحرز بعض التقدم في عام ٢٠٠٨ في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبُذلت جهود من أجل تقوية القدرات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال إنشاء لجنة حقوق الإنسان وتفعليها. وأدت مشاريع عديدة جرت بدعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام إلى تطوير القدرات في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في قطاع العدل وتمكين الشباب. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زال هناك عدد من التحديات في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون لابد من معالجتها دعما لتوطيد السلام. ومن بين هذه التحديات، تتمثل التحديات الهامة في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والإصلاح القانوني والدستوري، وبناء قدرات مؤسسات قطاع العدل ولجنة حقوق الإنسان.

٦٩- وتبعا لذلك، تحث المفوضة السامية بقوة على أن تقوم حكومة سيراليون بما يلي:

(أ) إكمال عملية الإصلاح الدستوري في الوقت اللازم وفقا للتوصيات الواردة في اتفاق لومي للسلام وتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة؛

(ب) وضع استراتيجية شاملة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة التي لم تنفذ بعد، ودعم تنفيذ برنامج التعويضات من خلال إنشاء صندوق استئماني لضحايا النزاع؛

(ج) توفير الدعم الكافي من الميزانية للجنة حقوق الإنسان وصرف هذه المخصصات في الوقت المناسب لتمكين اللجنة من الاضطلاع بوظيفتها القانونية؛

(د) التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد وإدماجها في التشريعات المحلية وزيادة الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب هذه المعاهدات؛

(هـ) إلغاء قانون النظام العام (١٩٦٥) لكي تعزَّز حرية الصحافة؛

(و) سن مشروع القانون المتعلق بالجرائم الجنسية ومشروع قانون الـــزواج لتعزيز حماية حقوق المرأة والتصدي على نحو فعال للموجة المتزايدة من العنف القائم على نوع الجنس؛

(ز) إنشاء إصلاحيات للأحداث في كل مقاطعة للحيلولة دون احتجاز الجناة الأحداث مع البالغين في السجون؛

(ح) اتخاذ تدابير فعالة تكفل الإقرار بعدم شرعية "أفرقة العمل" التي تكونهـــا الأحزاب السياسية لتساعدها في الحملات الانتخابية وتكفل حلها؛

(ط) وضع سياسة واضحة بشأن إصلاح الأراضي، لتشمل ســـن تـــشريعات بشأن إصلاح الأراضي، واستحداث آليات قانونية فعالة لتسوية النزاعات المتعلقة بالأرض.

٧٠- وتحث المفوضة السامية أيضا جميع الشركاء الدوليين على دعم حكومة سيراليون في معالجة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ما زالت تهدد توطيد السلام في البلد.